



الدراسة والتصويت

على مشروع القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية
الاجتماعية

عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
أمام الجلسة العامة بمجلس النواب

الاثنين 15 مارس 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛ السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

واسمحوا لي بداية أن أتوجه بالشكر للسيدات والسادة النواب على تعبئتهم وانخراطهم الجدي في النقاش العام والتفصيلي، داخل لجنة القطاعات الاجتماعية، بخصوص كل أحكام القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية. وأود أن أوجه شكرا خاصا للسيدة رئيسة اللجنة، على تفهمها، وسعة صدرها، وحسن تسييرها لزمنا ومجريات النقاش والتصويت على هذا القانون.

كما أود التنويه بالإجماع الذي ميز التصويت على مشروع القانون الإطار داخل اللجنة، والذي يؤكد الانخراط والتعبئة المعهودة للسيدات والسادة النواب من منطلق تقديرهم للأهمية التي يكتسبها، باعتباره مشروعا مهيكلًا يُوَطر لأهداف ومبادئ إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية كما حدد معالمها جلالة الملك حفظه الله في خطابه الساميين بمناسبة عيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية الحالية.

فهذا الإجماع هو الذي سيمنحنا القوة الضرورية من أجل المضي قدما في تنزيل هذا الإصلاح المجتمعي الكبير، الذي يمثل ثورة اجتماعية حقيقية ونقطة تحول رئيسية في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية في بلادنا، وذلك بهدف الرفع من تأثيره المباشر على المواطنين بما يمكن من التقليل من الفقر ومحاربة الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر.

السيدات والسادة،

إن هذا المشروع هو موجه بالأساس لحماية الفئات الفقيرة والهشة والأسر ذات الدخل المحدود ضد مخاطر الطفولة، والمرض، والشيخوخة، وفقدان الشغل. فحوالي 22 مليون مغربي منهم 11 مليون منخرط في نظام المساعد الطبية "راميد" الحالي، و11 مليون من المهنيين والتجار والفلاحين والصناع التقليديين وأصحاب المهن الحرة، سيستفيدون من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بنفس الخدمات وسلة العلاجات التي يستفيد منها الأجراء في القطاع الخاص حالياً.

وستتحمل الدولة تكاليف الاشتراكات بالنسبة لـ 11 مليون منخرط في نظام المساعد الطبية "راميد" الحالي، الذي ينتمون للفئات الهشة والفقيرة بغلاف مالي سنوي يناهز **9 ملايين درهم**، أي بزيادة سنوية تقدر بـ **7 ملايين درهم** مقارنة مع النفقات الخاصة بشراء الأدوية في إطار نظام راميد الحالي.

أما بالنسبة لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، فإن الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ستكون مرتبطة بأداء مبالغ الاشتراك لفائدة الهيئة المدبرة. وسيتم الأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل لتحديد مساهمة كل فئة من الفئات، على غرار ما تم اعتماده في قانون المالية لتحديد الواجبات التكميلية المحددة في إطار المساهمة المهنية الموحدة، بالنسبة للتجار والحرفيين ومقدمي الخدمات والمقاولين الذاتيين.

ومن جهة أخرى، ستستفيد كل الأسر وخاصة الفقيرة أو التي توجد في وضعية هشاشة سواء كانت تتوفر على أطفال أو لا من تعويضات للحماية من مخاطر الطفولة أو من تعويضات جزافية، وذلك بناء على استهداف أكثر فعالية باعتماد السجل الاجتماعي الموحد. وسيكلف هذا الدعم بالنسبة لهذه الأسر حوالي **20 مليار درهم**، منها **14,5 مليار درهم** برسم التعويضات العائلية لفائدة الأسر الفقيرة.

ووفق نفس المنظور، ينص القانون الإطار على توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملاً ولا يستفيدون من أي معاش، من خلال تسريع وتيرة تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً. هذا، إضافة إلى تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

السيدات والسادة،

لاشك أنكم لستم من خلال دراستكم لمشروع القانون الإطار والنقاش المستفيض الذي تطرق لكل أحكامه ومضامينه، أننا بصدد تنزيل مشروع مجتمعي غير مسبوق، يتطلب تعبئة حوالي 51 مليار درهم سنوياً، ويتطلب كذلك تعديل مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية القائمة وإعداد أخرى جديدة، وإطلاق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تهم تأهيل المنظومة الصحية، وإصلاح نظام المقاصة بما يمكن من معالجة الاختلالات على مستوى استهداف الفئات المستحقة للدعم موازاة مع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد. كما يتطلب تنزيل هذا المشروع المجتمعي، تطوير الجوانب التدبيرية وتلك المتعلقة بحكومة هيئات الضمان الاجتماعي في أفق إحداث هيئة موحدة للتنسيق والإشراف، على أنظمة الحماية الاجتماعية.

ولابد أن أؤكد لكم من هذا المنبر، أننا حريصون على تنزيل مقتضيات القانون الإطار وفق الأهداف والمحاور والجدولة الزمنية التي حددها جلاله الملك حفظه الله في خطبه السامية. ونحن حريصون في نفس الوقت على إشراك كافة الفاعلين في عملية التنزيل. كما سنعمل على توفير الموارد المالية الضرورية لتنزيل هذا الإصلاح، سواء من خلال تعبئة الهوامش المالية الناتجة عن تجميع برامج الدعم الحالية التي يطبعها التشتت وغياب النجاعة، أو عن الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة، أو من خلال تخصيص موارد ضريبية

كالمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، والضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الإطارات التي تم إقرارها في إطار قانون المالية لسنة 2021، أو من خلال إعانات من الميزانية العامة للدولة.

وقد حرصنا، تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، على بلورة مخطط عملي شامل لتنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير. ويتضمن هذا المخطط البرنامج الزمني، والإطار القانوني، وخيارات التمويل، وآليات الحكامة بما يحقق التعميم الفعلي للتغطية الاجتماعية.

وستكون أولى الخطوات فور المصادقة على هذا القانون الإطار، من خلال تفعيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، الخاضعين للضريبة على الدخل حسب نظام المساهمة المهنية الموحدة. وسيتم العمل بشكل موازي لتمكين الفئات الأخرى من فلاحين، وتجار وصناع تقليديين،... من الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. كما سيتم العمل على اتخاذ كل التدابير على المستوى التشريعي والتنظيمي والمالي والتقني من أجل تمكين الفئات الفقيرة والهشة المنخرطة حالياً في نظام "راميد" من الشروع في الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ابتداء من سنة 2022.

وسنعمل بالموازاة مع ذلك على تأهيل المنظومة الصحية لتكون قادرة على توفير خدمات ذات جودة للمؤمنين الجدد، وذلك من خلال توفير الاعتمادات المالية والموارد البشرية الضرورية لتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، باعتبارها أول محطة للتواصل مع المرضى وتوجيههم. هذا إلى جانب فرض احترام مسار العلاجات، واعتماد نظام جديد لتدبير الموارد البشرية يبنى على النجاعة والمردودية، وإحداث تجمعات استشفائية جهوية حول المراكز الاستشفائية الجامعية، ووضع نظام معلوماتي مندمج يُسهّل التتبع الدقيق لكل مريض، والتعرف على مسار العلاجات الذي خضع له، وتقييمه.

كما سيتم العمل على اتخاذ جميع التدابير على المستوى المالي والبشري، وعلى مستوى نظام المعلومات، لتمكين الهيئة المدبرة من تحصيل الاشتراكات، وتقديم نفس الخدمات لكل المغاربة.

السيدات والسادة،

من الأكيد أن نجاح تنزيل هذا الإصلاح المجتمعي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لكل المغاربة الذي أطلقه جلالة الملك حفظه الله، وما يقتضيه من إخراج سريع للنصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيق أحكام القانون الإطار، وإرادة حقيقية لتفعيل الإصلاحات المرتبطة بالمنظومة الصحية، والمقاصة، والسجل الاجتماعي الموحد، وعقلنة البرامج الاجتماعية القائمة، يتطلب تعبئة وانخراط الجميع، بما في ذلك المواطنين، مستحضرين قيم ومبادئ المواطنة الصادقة، والتضامن التي تجلت في أسمى معانيها خلال الأزمة التي سببتها جائحة كورونا.

"المسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون." كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله أمام مجلسكم الموقر في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية.

أشكر لكم حُسنَ إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.